شجاعة وصمود

الناشطون في السودان يجاهرون بآرائهم

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2017
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2017
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: AFR 54/7124/2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: مجموعة من الأطباء المبتدئين في جامعة سنار يقفون تأييداً لإضراب نوفمبر/تشرين الثاني 2016، @The Central Committee of Sudanese Doctors

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

خلفية	4
الاعتقالات العسكرية واحتجاز المهنيين الطبيين بعد إضراب الأطباء	7
الاعتقالات العسكرية لنشطاء المعارضة السياسيين	11
التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة للطلاب ونشطاء المجتمع المدني	14
اعتقال واحتجاز النشطاء المرتبطين بالعصيان المدني في 2017	17
معاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان	18
نتائج وتوصيات	20

خلفية

في السودان يواجه أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة والنشطاء النقابيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والطلاب موجة متزايدة من الاستهداف من قبل عملاء جهاز المخابرات والأمن الوطني وقوات الأمن الأخرى. ففي الفترة ما بين أكتوبر / تشرين الأول 2016 وأبريل / نيسان 2017، تعرض ما لا يقل عن 77 شخصاً في السودان للاعتقال التعسفي والاحتجاز.

وكانت حملة القمع الحكومية مدفوعة بثلاثة أحداث. فالحدث الأول، وقع في بدايات أكتوبر/ تشرين الأول 2016، عندما أعلنت لجنة أطباء السودان المركزية، وهي هيئة مستقلة تمثل مصالح الأطباء، إضراباً في ربوع البلاد للاحتجاج على الحالة المتدهورة للخدمات الصحية الوطنية في السودان. وقد جاء الاضراب نتيجة التخفيضات الحكومية في تمويل المستشفيات العامة، والنقص في أعداد العاملين في مجال الصحة داخل المستشفيات العامة. [1] وقد أدى ذلك إلى التدهور السريع في نظام الرعاية الصحية بأكمله في السودان. [2]

أما الحدث الثاني، فكان ما أعلنته حكومة السودان في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 عن إجراءات تقشف اقتصادية جديدة للحد من العجز التجاري، ووقف تدهور سعر صرف الجنيه السوداني. وقد أدت التدابير الجديدة التي ألغت الإعانات، إلى زيادة كبيرة في أسعار الوقود والكهرباء والأدوية. [3] وفي محاولة واضحة للحد من الاحتجاجات، اعتقلت الحكومة عشرات الناشطين السياسيين فور إعلانها قرارات التقشف الجديدة.

وأما ثالث الأحداث فكان الدعوة إلى العصيان المدني لمدة ثلاثة أيام، من 27 إلى 29 نوفمبر/ تشرين الثاني ويوم واحد هو 19 ديسمبر / كانون الأول 2016، والتي دعا إليها الناشطون السودانيون احتجاجاً على تدابير التقشف الجديدة. وقد دعوا الجماهير إلى البقاء في منازلهم بدلا من الخروج إلى الشوارع. وخلال اليوم الأول، كانت شوارع الخرطوم هادئة، بينما ظل العديد من الشركات والمدارس مغلقاً[4]. وأيدت معظم أحزاب المعارضة حركة العصيان المدني. وعلى الرغم من ذلك، أعلنت الحكومة أن العصيان المدني لم يكن له أي تأثير، وأن " كل شيء طبيعي"[5]. كما اعتقلت الحكومة بشكل تعسفي نشطاء سياسيين وصادرت نسخ الجرائد التي حملت أخبار العصيان المدني في 28 و29 من نوفمبر/ تشرين الثاني، قبل خروجها من المطابع وكان عددها سبع[6].

أما الحملة العنيفة على أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة ونشطاء النقابات، وخاصة الأطباء والمدافعين عن حقوق الإنسان فقد بدأت بعد أسابيع قليلة من اكتمال " الحوار الوطني" في أكتوبر/ تشرين الأول 2016. [7] وكان الحوار الوطني عملية سياسية بدأتها

---

[1] الهامش، بيان اللجنة المركزية للأطباء السودانيين، 14 أكتوبر/ تشرين الأول، تجده فيhttps://tinyurl.com/y8lb8924 ؛ Radio Dabanga إضراب أطباء السودان في يومه الخامس 11 أكتوبر 2016 https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-doctors-strike-into-fifth-day?_sm_byp=iVVtMHfpNR7Nps5t

[2] منظمة الصحة العالمية http://www.who.int/workforcealliance/countries/sdn/en WHO/ وفاة نظام الرعاية الصحية في السودان، 20 يونيو/ حزيران 2017؛ http://www.democracyfirstgroup.org/wp-content/uploads/2017/06/Health-Sector-Corruption-in-Sudan.pdf

[3] مقال في جريدة " سودان تريبيون" بعنوان رفع أسعار الوقود والكهرباء في السودان، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، http://www.sudantribune.com/spip.php?article60739

[4] مقال في جريدة الغارديان بعنوان حملة في وسائل الاتصال الاجتماعية تنعش الأمال في التغيير https://www.theguardian.com/global -development/2017/jan/11/sudan-social-media-drive-for-civil-dissent-boosts-hopes-of-change
وفقرة في البي بي سي عن العصيان المدني في السودان
BBC, *Sudan civil disobedience: why are people staying at home?,* 19 December 2016, HTTP://WWW.BBC.COM/NEWS/WORLD-AFRICA-38364197

[5] تقرير في قناة الجزيرة (بالإنجليزية) بعنوان هل ينجح العصيان المدني في السودان؟ 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 http://www.aljazeera.com/programmes/insidestory/2016/11/civil-disobedience-work-sudan-161130180708687.html

[6] صودرت جريدتا الجزيرة والأيام يوم 28 نوفمبر/ تشرين الثاني، أما جرائد التيار والأيام واليوم التالي والوطن فصودرت في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني.

[7] في 27 يناير/ كانون الثاني 2014 أعلن الرئيس عمر البشير افتتاح الحوار الوطني في السودان ليتناول 4 قضايا: السلام والإصلاح الاقتصادي والحرية السياسية والهوية.

حكومة السودان في 2014، بهدف معالجة الأسباب الكامنة وراء الاستقطاب السياسي في السودان، مثل السلام والإصلاح الاقتصادي والحريات السياسية والهوية. وكانت النية المعلنة للحوار الوطني هي إيجاد بيئة سياسية أكثر تسامحا في البلاد، وتعزيز احترام حقوق الإنسان في السودان.

ولكن الذين تحدثوا ضد عمل الحكومة أصبحوا هدفاً لجهاز المخابرات والأمن الوطني. ففي 2016 وأوائل 2017، واجه تسعة من المدافعين عن حقوق الإنسان اتهامات بارزة[8]. وكان القصد من ذلك إخضاعهم للاحتجاز لفترات طويلة وتعطيل أعمالهم في مجال حقوق الإنسان. [9]

ومعظم انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في سياق الأحداث المذكورة أعلاه قام بارتكابها جهاز الأمن الوطني. ويحتفظ جهاز المخابرات والأمن الوطني بصلاحيات واسعة للاعتقال والاحتجاز بموجب قانون الأمن الوطني لعام 2010، الذي يسمح باحتجاز المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف دون مراجعة قضائية. وكثيرا ما يستخدم عناصر جهاز المخابرات والأمن الوطني سلطاتهم الواسعة في الاعتقال والاحتجاز من أجل القبض على الأفراد واحتجازهم بطريقة تعسفية لفترات طويلة من الوقت، وتعريضهم للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز[10].

وبموجب القانون ذاته، يتمتع عناصر جهاز المخابرات والأمن الوطني بالحماية من الملاحقة القضائية على أي فعل يرتكب أثناء عملهم، مما أدى إلى شيوع ظاهرة الإفلات من العقاب. وقد تم في 5 يناير/ كانون الثاني 2015 تعديل المادة 151 من الدستور الوطني الانتقالي للسودان الصادر في 2005، وتضمن التعديل توسيع صلاحيات جهاز المخابرات والأمن الوطني. وترتب على هذا التعديل تحول جهاز المخابرات والأمن الوطني من وكالة استخباراتية تركز على جمع المعلومات والتحليل وتقديم المشورة، إلى وكالة أمنية مكلفة بصلاحيات واسعة لممارسة مزيج من المهام التي تقوم بها عادة القوات المسلحة أو جهات إنفاذ القانون، بما في ذلك سلطة الاعتقال. كما أعطى التعديل جهاز المخابرات والأمن الوطني مجموعة واسعة من السلطات التقديرية لتقرير ما يشكل تهديداً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً وكيفية الرد على هذه التهديدات. ولا يتطلب قانون الأمن الوطني ولا المادة الدستورية 151 المعدلة صراحة أو ضمناً من جهاز المخابرات والأمن الوطني التقيد عند أداء واجباته بالقوانين الدولية أو الإقليمية أو المحلية ذات الصلة[11].

وفي 25 نيسان / أبريل 2017، أقر البرلمان السوداني عدداً من التعديلات الدستورية[12] ؛ واحتفظ البرلمان، على وجه الخصوص، لجهاز المخابرات والأمن الوطني بالسلطات الواسعة التي أضيفت له في يناير/ كانون الثاني 2015.

واستندت الحجج المقدمة في البرلمان من أجل الاحتفاظ بالسلطات الواسعة لجهاز المخابرات والأمن الوطني إلى دعوى غامضة عن " الأخطار التي تهدد الأمن القومي"[13]. وقالت لجنة الطوارئ للتعديلات الدستورية في البرلمان السوداني: " إن الظروف والتهديدات الاستثنائية لأمن البلاد القومي، والتي تطلبت منح صلاحيات واسعة لجهاز الأمن في تعديلات 2015، ما زالت قائمة"[14]. وهذا التبرير يسمح لجهاز المخابرات والأمن الوطني بالعمل مع إفلات أفراد هذا الجهاز من العقاب في تجاهل تام لالتزامات السودان الإقليمية

---

[8] تقرير بعنوان السودان: احتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان، ويواجهون عقوبة الإعدام، 7 يوليو/تموز 2017
https://www.hrw.org/news/2017/07/07/sudan-human-rights-defenders-detained-face-death-penalty

[9] تقرير بعنوان السودان: تجريم نشاط حقوق الإنسان بهدد حماية الحريات، 21 مارس/آذار 2017
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/03/sudan-criminalization-of-human-rights-work-threatens-protection-of-freedoms/

[10] تقرير بعنوان السودان: احتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان، ويواجهون عقوبة الإعدام، 7 يوليو/تموز 2017
https://www.hrw.org/news/2017/07/07/sudan-human-rights-defenders-detained-face-death-penalty

[11] تعديل المادة 151 من دستور2015 حولت جهاز الأمن الوطني من جهاز للمخابرات يشتغل بجمع المعلومات وتحليلها والمشورة إلى جهاز أمن متكامل بصلاحيات واسعة ليؤدي عدداً من الوظائف التي تقوم بها عادة القوات المسلحة أو جهات أخرى لإنفاذ القوانين. البرلمان يوافق على التعديلات الدستورية، 25 أبريل/ نيسان 2017
https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2015/03/sudanes.http://www.parliament.gov.sd/ar/index.php/site/getNewsbyId/66666803/e-national-intelligence-service-empowered-to-violate-human-rights

[12]: نص دستور السودان الانتقالي لعام 2005 متاح على http://www.refworld.org/pdfid/4ba749762.pdf

[13] *جريدة الحياة عدد 26أبريل/ نيسان 2017* ,تجده في: https://tinyurl.com/klf3dh6

[14] *جريدة الحياة عدد 26* أبريل/ *نيسان 2017* تجده في: https://tinyurl.com/klf3dh6

والدولية نحو حقوق الإنسان.[15]

الإطار القانوني السوداني بشأن حرية التعبير وتكوين الجمعيات

الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات يكفله كل من الدستور السوداني الوطني الانتقالي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والسودان أحد أطرافه. وتشمل هذه الحقوق حرية اعتناق الآراء، وتلقي هذه الآراء والمعلومات والتعبير عنها[16]، والحق في التجمع السلمي، وتنظيم، وعقد اجتماعات ومظاهرات مع الآخرين.[17] وبموجب القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، يجب على الدول احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وإعمالها.

وتنص المادة 27 من الدستور الوطني الانتقالي على أن القانون الدولي يطبق مباشرة في السودان: " جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والعهود والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها جمهورية السودان تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا القانون، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ملزمة للسودان "جزء لا يتجزأ من قانون الحقوق". كما يؤكد قانون الأمن الوطني ما يلي: "على الدولة أن تحمي وتعزز وتضمن وتنفذ هذا القانون"[18].

الحق في الحرية

إن الحق في الحرية تكفله كل من: المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 6 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. فعلى سبيل المثال تنص المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو الاحتجاز التعسفي".[19]

وتنص المادة 29 من دستور السودان الانتقالي 2005 على أنه " لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه، ولا يجوز إخضاع أحد للقبض عليه أو الحبس تعسفاً، ولا يجوز حرمانه من حريته إلا لأسباب ووفقاً لإجراءات يحددها القانون." [20] وعلى الرغم من هذه المادة، فقد أبقى قانون الأمن الوطني لعام 2010 على سلطات الاعتقال الواسعة التي يتمتع بها جهاز الأمن، ومنها الاحتجاز لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف دون مراجعة قضائية. وهذا انتهاك كذلك للمعايير الدولية للإنصاف.

إن أهمية الضمانات الإجرائية أثناء الاحتجاز لدى الشرطة، لحماية حقوق الفرد حيثما تكون تحت رحمة الدولة، توضحها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومجموعة مبادئ الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من الاحتجاز أو السجن وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.[21] كما أن المبادئ التوجيهية الخاصة بالاعتقال وحبس الشرطة والاحتجاز الصادرة عن المجلس الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تقرب أهمية ضمانات الاحتجاز الوقائية، بما في ذلك النص في القانون الوطني على أن المدة القصوى في الحجز لدى الشرطة ينبغي ألا تزيد على 48 ساعة ما لم

---

[15] مجلس حقوق الإنسان، تقرير مجموعة العمل عن الاستعراض الدوري الشامل

في الاجتماع الثالث والثلاثين في جلسة سبتمبر/ أيلول 2016 أيد السودان 180 توصية ولاحظ 64 توصية أخرى من مجموع 244. انظر بيان منظمة العفو الدولية بهذا الصدد: Sudan: Amnesty International public statement at the 33rd session of the UN human rights council (رقم الوثيقة: AFR 54/4875/2016)

[16] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx, Articleالمادة 19 ,الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المادة 9 , http://www.achpr.org/instruments/achpr/

[17] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx, Articleالمادة 19 ,الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المادة 10 , http://www.achpr.org/instruments/achpr/

[18] دستور السودان الانتقالي لعام 2005, http://www.refworld.org/pdfid/4ba749762.pdf

[19] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/; الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب http://www.achpr.org/instruments/achpr/

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx ; http://www.achpr.org/instruments/achpr/

[20] دستور السودان الانتقالي لعام 2005, http://www.refworld.org/pdfid/4ba749762.pdf

[21] الأمم المتحدة: مجموعة المبادئ الخاصة بحماية جميع الأفراد الخاضعين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن http://www.un.org/documents/ga/res/43/a43r173.htm.

يصدر غير ذلك عن سلطة قضائية مختصة. [22] كما توصي تلك المبادئ بأن تضع الدول ضمانات إجرائية وغيرها من الضمانات، على سبيل المثال، للحد من استخدام القوة ضد الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة أو محتجزين انتظاراً للمحاكمة.

حظر التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في جميع الظروف. ويعتبر حظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي الملزمة لجميع الدول. ولا يمكن الإقلال من شأن التعذيب وضروب سوء المعاملة الأخرى.

علاوة على أن السودان ملزم بالمادة 5 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللتين تحظران التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والمادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تقر بحق جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم في المعاملة الإنسانية. وتؤكد المادة 5 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية احترام الكرامة المتأصلة في البشر.

وقد كرس قانون الأمن الوطني السوداني 2005 حظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وتكفل المادة 30 من قانون الحقوق حق كل شخص في ظروف إنسانية للاحتجاز، وفقا للمادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تكرر المادة 33 من قانون الحقوق التأكيد على الحظر المطلق على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وعلى الرغم من التزامات السودان الوطنية والإقليمية والدولية، فما زال انتهاك حقوق الإنسان مستمراً في السودان.

الاعتقالات العسكرية واحتجاز المهنيين الطبيين بعد إضراب الأطباء

أعلنت لجنة أطباء السودان المركزية إضراباً في 5 أكتوبر / تشرين الأول 2016. [23] وذلك رداً على الاعتداءات التي تعرض لها الأطباء من قبل المرضى المحبطين وأسرهم والذين ألقوا باللوم عليهم بسبب سوء الخدمات الصحية. [24] وكان من بين المطالب الرئيسية للجنة، توفير العلاج المجاني للمصابين بأمراض خطيرة والأطفال دون الخامسة من العمر؛ وتوفير معدات طبية مناسبة لأقسام الطوارئ والحوادث في 22 مستشفى؛ واستصدار قرار رئاسي بتفعيل تطبيق قانون الخدمة المدنية الذي يحمي الأطباء باعتبارهم موظفين حكوميين؛ وقرار رئاسي بوضع قانون لحماية الأطباء والمهنيين الطبيين أثناء ممارستهم لواجباتهم.

استمر الإضراب ثمانية أيام، وشارك فيه نحو 85 مستشفى و50 مركزاً صحياً. ثم أوقف الأطباء الإضراب لمدة أسبوع بعد اجتماع مع نائب الرئيس ووزير الصحة الاتحادي في 13 أكتوبر/ تشرين الأول. ووافقت الحكومة على تلبية مطالب الأطباء. [25] وبعد 14 يوما، أعلنت

---

[22] المادة 7 (ب) (ii). يجب النص في القوانين الوطنية على أن المدة القصوى لاحتجاز الشرطة قبل عرض المقبوض عليهم على أحد القضاة يجب ألا تتجاوز 48 ساعة، ويمكن مدها في ظروف معينة بقرار من سلطة قضائية مؤهلة لذلك بما يتماشى مع القوانين والمعايير الدولية.

[23] مقال في جريدة الديلي ميل بعنوان حماية أطباء السودان المضربين من الاعتداءات، 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 http://www.dailymail.co.uk/wires/afp/article-3825173/Sudan-doctors-demand-protection-nationwide-strike.html; ومقال في سودان تريبيون بعنوان دعوات الأطباء للإضراب وسط تصاعد الأزمة في السودان، 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 https://tinyurl.com/y7fox6fs ;

[24] الطريق، مواطن يطلق النار على الفريق الطبي في أحد مستشفيات العاصمة السودانية، 31 أغسطس/ آب 2015، https://www.altareeq.info/ar/citizen-shoots/.الطريق، إضراب في مستشفى بالعاصمة السودانية بعد اعتداء ضابطين من الشرطة على الأطباء، 9 أبريل/ نيسان 2016 https://www.altareeq.info/ar/strike-at-a-hospital/. ؛ https://tinyurl.com/yah4lmg5.

[25] مقال في سودان تريبيون بعنوان لجنة الأطباء السودانيين تنهي أطول إضراب بعد اجتماع مع نائب الرئيس. 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، https://tinyurl.com/y9kehedo

اللجنة في 27 أكتوبر/ تشرين الأول أن الحكومة فشلت في تنفيذ التزاماتها، وأنها سوف تستأنف الإضراب في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني. [26] وفي أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، ووصفت سمية إدريس أكد وزيرة الدولة في وزارة الصحة العودة إلى الإضراب بأنها عمل" غير مسؤول" ، وقالت إن الحكومة "ستتعامل معها بحزم". [27] وفي 29 أكتوبر/ تشرين الأول استدعى جهاز المخابرات والأمن الوطني 28 طبيبا من مختلف أنحاء البلاد للاشتباه في تورطهم في اشتراكهم في أعمال الإضراب. وتم استجوابهم لعدة ساعات حول دورهم وأنشطتهم فيما يتعلق بالإضراب وانتماءاتهم السياسية. [28] ثم تم إطلاق سراحهم في نفس اليوم شريطة أن يراجعوا مكتب جهاز المخابرات والأمن الوطني في اليوم التالي. وقد قام جهاز المخابرات والأمن الوطني باعتقال عشرة من هؤلاء الأطباء بين 30 أكتوبر/ تشرين الأول و6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016. [29]

ورغم ذلك، نُفذ الإضراب في الأول من نوفمبر / تشرين الثاني، في 60 مستشفى في جميع أنحاء البلاد. [30]

وفي 29 أكتوبر/ تشرين الأول، استدعى جهاز المخابرات والأمن الوطني محمد عبد اللطيف، 28 عاما، رئيس لجنة أطباء السودان المركزية للدور الذي اضطلع به في تنظيم إضراب الأطباء ثم أطلق سراحه في اليوم نفسه، شريطة أن يراجع مكتب جهاز المخابرات والأمن الوطني في اليوم التالي. وفي 2 نوفمبر/ تشرين الثاني، ألقى جهاز المخابرات والأمن الوطني القبض عليه. وقد ذكر محمد عبد اللطيف لمنظمة العفو الدولية إن ضابط الجهاز قال له وهو يستجوبه إن الحكومة تعتبر الدعوة إلى الإضراب تهديداً أمنياً، وتعتبر الأطباء الذين يدعمون الإضراب مخربين وأصحاب أجندة سياسية. [31]

" تسلمت رسالة من ضابط جهاز الأمن الوطني والمخابرات يطلب مني أن أراجع مكاتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في شمال الخرطوم في حلة حمد. وفي أول يوم، ذهبت إلى مكاتب جهاز الأمن وبقيت هناك حتى الساعة التاسعة مساء، حيث استجوبني ضابط جهاز الأمن والمخابرات الوطني وسأل عن الإضراب، وعن قادة لجنة أطباء السودان المركزية... وأخبرني أن اللجنة لديها أجندة سياسية، وأن وراءنا أحزاب سياسية، وبأننا نريد تدمير البلاد. ووقعت تعهداً بالعودة في اليوم التالي. وفي 2 نوفمبر/ تشرين الثاني، لم يتم استجوابي ولكن ألقي القبض علي ونقلت إلى مقر مكتب الأمن الوطني في شمال الخرطوم ثم إلى سجن كوبر ".[32]

لم تُوجه إلى محمد عبد اللطيف أي اتهامات رسمية بارتكاب أي جريمة ولم يقدم إلى المحكمة. ولم يسمح له بالاتصال بمحام أو أسرته. وتم نقله في اليوم نفسه مباشرة من حجز جهاز الأمن الوطني إلى سجن كوبر.

ووصف محمد عبد اللطيف ما حدث له أثناء احتجازه، الذي استمر نحو ثلاثة أسابيع. بما في ذلك احتجازه لدى جهاز الأمن الوطني والمخابرات [33]في شمال الخرطوم، قائلاً:

"تعرضت لتعذيب نفسي على أيدي أفراد الأمن. ووضعت في الحبس الانفرادي في مكتب جهاز المخابرات والأمن الوطني. في كثير من المناسبات كانوا يجلبون مجرمين ممن يواجهون أحكام الإعدام إلى زنزانتي لإخافتي. وأنا لا أعرف أسماء هؤلاء الأشخاص.

---

[26] بيان لجنة أطباء السودان المركزية في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2016

[27] هيئة الإعلام السودانية، وزارة الصحة: سنتعامل بحزم مع مواصلة إضراب الأطباء، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 https://tinyurl.com/y7z9exuh

[28] مقابلة هاتفية، باللغة العربية، مع مدافع عن حقوق الإنسان، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016

[29] مقابلة هاتفية، باللغة العربية، مع مدافع عن حقوق الإنسان، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016

[30] جريدة الطريق، إضراب الأطباء يدخل يومه الثاني والسلطات السودانية تقبض على سبعة، 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 https://www.altareeq.info/ar/doctors-strike-enters-its-second-day-sudanese-security-arrested-seven-of-them/

[31] مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني، باللغة العربية، مع الدكتور محمد عبد اللطيف، رئيس لجنة أطباء السودان المركزية، 10 يوليو/ تموز 2017.

[32] . مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني، باللغة العربية، مع الدكتور محمد عبد اللطيف، 10 يوليو/ تموز 2017

[33] تقع مكاتب جهاز المخابرات والأمن الوطني السوداني في شمال الخرطوم بالقرب من محطة حافلات شندي. ويحتجز معظم الناشطين السياسيين بانتظام في مركز الاحتجاز هذا. ومرفق الاحتجاز التابع لجهاز المخابرات والأمن الوطني معروف أيضا باستخدام التعذيب "البارد" حيث يتعرض المعتقلون في كثير من الأحيان لدرجة حرارة باردة جدا، وهذه الزنازين تسمى الثلاجات. وفي هذا الموقع تتم معظم عمليات التعذيب البدني مثل الضرب والصفع والركل والاغتصاب والصعق بالكهرباء، بالإضافة إلى استخدام التعذيب النفسي: الابتزاز، والتهديد بالاغتصاب، والتهديد بالقتل، الإساءة اللفظية / العنصرية والحبس الانفرادي.

وحدث ذلك في سجن كوبر، ومكتب جهاز المخابرات والأمن الوطني في حلة حمد، ومقر جهاز المخابرات والأمن الوطني. كما أنني رأيت ما لا يقل عن 10 محتجزين آخرين يتعرضون للضرب والإهانة في مراكز الاحتجاز هذه ".

وفي 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، تم الإفراج عن محمد عبد اللطيف دون توجيه اتهام إليه.

أما حسام الأمين بدوي، 32 عاما، المتحدث باسم لجنة أطباء السودان المركزية، ويعمل في مستشفى في الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، فقد استدعاه جهاز المخابرات والأمن الوطني في الأبيض، مع طبيبين آخرين، في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

ويقول حسام: **" ذهبت إلى مكتب جهاز المخابرات والأمن الوطني حوالي الساعة 4 مساء، حيث أخبرني أحد ضباط الجهاز بأن استدعائي يتعلق بإضراب الأطباء، وأخذ بياناتي الشخصية، اسمي وعنواني، وما إلى ذلك. تم إطلاق سراحي حوالي الساعة 1:30 صباحا، وطلب مني المراجعة في اليوم التالي. وفي اليوم التالي أجلسونا خارج مكاتب جهاز المخابرات والأمن الوطني من الساعة 7:30 صباحا حتى منتصف الليل. ثم سمح جهاز المخابرات والأمن الوطني لزميلي الآخرين بالانصراف وطلب مني البقاء. وخلال الاستجواب، أصر ضابط الجهاز على أن الإضراب كان له بعض الأهداف السياسية، وأننا أردنا تغيير النظام. كما هددني بأنه يمكن أن يلفق التقرير عني، وسوف أظل محتجزاً لفترات ممتدة من الزمن. فقلت له إنه يجب أن يكتب ما قلت له، وليس ما يفترضه هو. فغضب وضربني على عيني اليسرى. وقال إنهم سينقلونني إلى الخرطوم "[34]**

وفي الصباح الباكر من 31 أكتوبر / تشرين الأول، سافر حسام مع اثنين من أفراد جهاز المخابرات والأمن الوطني إلى الخرطوم، التي تبعد عن الأبيض أكثر من 600 كيلومتر. ووصلوا إليها في الثالثة مساء، حيث أخذوه إلى مقر جهاز الأمن الوطني في شمال الخرطوم.

ويواصل حسام القول: " **فور وصولي، بدأ أحد أفراد جهاز المخابرات والأمن الوطني يضربني بأنبوبة بلاستيكية على ظهري ووجهي وساقي ... ثم قابلت أحد ضباط الجهاز، وأمر بإحالتي إلى وحدة الاحتجاز بجهاز المخابرات والأمن الوطني. وهناك طلبوا مني معلومات مفصلة عن عائلتي، أمي، أبي إخوتي وأخواتي، عن انتماءاتهم السياسية، وأعراقهم ودينهم. كانت أسئلة مفصلة للغاية عن حياتي الشخصية. وامتدت هذه المقابلة أكثر من ساعة ونصف. ثم انتظرنا لمدة خمس ساعات قبل نقلنا إلى سجن كوبر في اليوم نفسه مع طبيبين آخرين** ".

وفي سجن كوبر، زارهم عدد من المسؤولين الحكوميين، من بينهم سمية أكد وزيرة الدولة في وزارة الصحة التي حثتهم على إلغاء الإضراب. وهددهم المسؤولون الحكوميون الآخرون[35]، وأخبروا حسام وزميله إذا لم ينهوا الإضراب " فسوف يبقيان في سجن كوبر لفترة طويلة جدا ... حتى يوم القيامة"، وأجاب حسام وزميله إنهما طالما ظلا محتجزين فلن يكون لديهم أي سلطة لإلغاء الإضراب. وفي 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، تم الإفراج عن حسام الأمين بدوي من دون توجيه أي تهمة إليه. إلا أنه أفاد بأنه ما زال يخضع لمراقبة مكثفة من قبل عناصر جهاز المخابرات والأمن الوطني، ولا سيما تحركاته في الأبيض.

في 29 أكتوبر/ تشرين الأول، استدعى جهاز الأمن والمخابرات الوطني عبد الله القرشي، وعمره 32 عاماً عضو لجنة أطباء السودان المركزية، ثم احتجز في سجن كوبر مدة تزيد عن أسبوعين.

وعن ذلك يقول عبد الله: **" تلقيت مكالمة من ضابط بجهاز المخابرات والأمن الوطني وطلب مني أن أراجع مكتب جهاز المخابرات والأمن الوطني في أم درمان ... واتهمت بتنظيم إضراب الأطباء، وبأنني صغت بيان الإضراب الأول وحشدت أعضاء النقابة والأحزاب السياسية ليدعموا الإضراب. أخذني أفراد جهاز المخابرات والأمن الوطني إلى سجن كوبر في شمال الخرطوم. ووضعوني في زنزانة مع خمسة سجناء، ثم نقلوني إلى عنبر مع 25 سجيناً آخر. لم أتعرض للتعذيب ولكنهم هددوني بالتعذيب. ولم أتمكن من التواصل مع محام أثناء احتجازي. ولم يسمح لي إلا بزيارة عائلية واحدة. كما عانيت من ألم شديد في الصدر، ونقلت إلى المستشفى. وبعد إرجاعي إلى سجن كوبر، توقف عني الدواء مرة أخرى ".[36]**

---

[34]. مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني، مع حسام الأمين بدوي، المتحدث باسم لجنة أطباء السودان المركزية، 22 يوليو/ تموز 2017

[35] هذه التهديدات وجهها عبد الله عبد الكريم عضو في نقابة الأطباء الموالية للحكومة ووزير الصحة السابق في ولاية النيل الأبيض في اليوم الخامس عشر من إضرابهم.

[36] مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني، باللغة العربية، مع عبد الله القرشي، 13 يونيو/ حزيران 2017.

وقد أطلق سراح عبد الله القرشي دون توجيه اتهام إليه، في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

مجموعة من الأطباء في الخرطوم في إضراب يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 ©The Central Committee of Sudanese Doctors

مجموعة من الأطباء في الخرطوم في إضراب يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 ©The Central Committee of Sudanese Doctors

وفي 2017، استمرت مضايقات الأطباء المشاركين في تنظيم الإضراب. ففي 20 أبريل/ نيسان ألقي القبض على الدكتور حسن كرار، الرئيس السابق للجنة المركزية للأطباء السودانيين، واحتجز لمدة أربعة أيام في مكتب المدعي العام لجرائم أمن الدولة التابع

لجهاز الأمن الوطني ثم أطلق سراحه بعد أربعة أيام من اتهام الجهاز له بموجب القانون الجنائي السوداني الصادر في 1991. [37] كما قيل له إن اتهاماً سيوجه إليه 'بالتحريض' بموجب المادة 25، و 'نشر معلومات كاذبة' بموجب المادة 66، و'إثارة الشغب' بموجب المادة 67، و 'إزعاج الجمهور' بموجب المادة 77 و 'التزوير' بموجب المادة 123. وعقوبة هذه الجرائم السجن لمدة تتراوح بين ستة شهور وعشرة أعوام، بالإضافة إلى الجلد. [38] وفي 22 أبريل/ نيسان، ألقي القبض على الدكتور محمد ياسين عبد الله، وهو كذلك رئيس سابق للجنة المركزية للأطباء السودانيين، واحتجز في الخرطوم في مكتب المدعي العام لجرائم أمن الدولة بجهاز المخابرات والأمن الوطني، وأفرج عنه دون اتهام بعد ستة أيام في 28 نيسان / أبريل. واتهم كلا من كرار وعبد الله، ولكن دون توجيه اتهامات رسمية، بتشكيل كيان غير مشروع وتهديد النظام الصحي في البلاد. [39]

وحتى وقت نشر الوثيقة الحالية، لم تكن الحكومة قد أوفت بعد بتعهدها إزاء مطالب الأطباء المقدمة في أكتوبر/ تشرين الأول 2016. ووفقا لما ذكره حسام الأمين بدوي، المتحدث باسم اللجنة، لم تلبِ الحكومة سوى 1٪ من مطالبهم الرئيسية. [40]

الاعتقالات العسكرية لنشطاء المعارضة السياسيين

في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، أعلنت حكومة السودان عن تدابير تقشفية اقتصادية جديدة، قالت إنها ضرورية لخفض العجز التجاري في البلاد،[41] وإيقاف تدهور سعر الجنيه السوداني. وقد أدت التدابير الجديدة إلى زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية الأساسية والوقود والكهرباء والأدوية. [42] وأعلنت الحكومة أنها ستزيد رواتب موظفي الحكومة بنسبة 20٪ للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار.

انتقد العديد من أحزاب المعارضة السودانية تدابير التقشف الاقتصادي الجديدة. [43] فيما نشرت الحكومة بدورها قوات الأمن على نحو استباقي في أنحاء العاصمة وبدأت تقبض على الناشطين السياسيين. وفي نوفمبر / تشرين الثاني 2016، ألقي القبض على ما لا يقل عن 23 من أعضاء أحزاب المعارضة السياسية السودانية. [44] ويبدو أن ذلك كان ضمن التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة مخافة تصاعد ردود فعل الجمهور، واحتجاجات النشطاء وأعضاء المعارضة السياسية إزاء ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء والنقل والغذاء والأدوية في السودان.

وكان من بين الذين اعتقلوا، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، ما لا يقل عن 13 ناشطا سياسيا من أعضاء حزب المؤتمر السوداني المعارض، بمن فيهم عمر يوسف الد قير، رئيس الحزب وخالد عمر يوسف نائب الرئيس ومستور أحمد محمد الأمين العام.

وقد تم القبض على مستور أحمد محمد، الأمين العام لحزب المؤتمر السوداني في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني من مقر الحزب [في شمال الخرطوم].

" اعتقلني أفراد من جهاز المخابرات والأمن الوطني. وأخبرني رئيس وحدة القبض بأنني مطلوب في الشعبة السياسية. وعندما

---

[37] القانون الجنائي السوداني لعام 1991,

http://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=&p_isn=80450&p_country=SDN&p_count=68

[38] مقابلة هاتفية، مع مدافع عن حقوق الإنسان، 28 أبريل/ نيسان 2017

[39] صحيفة الجريدة/ السلطات تعتقل حسن كرار الرئيس السابق للجنة المركزية للأطباء وترفض الإفراج عنه بكفالة، 22 أبريل/ نيسان 2016,

http://www.alnilin.com/12862490.htm

[40]. مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني، باللغة العربية، مع حسام الأمين بدوي، المتحدث باسم لجنة أطباء السودان المركزية، 22 يوليو/ تموز 2017

[41] العجز التجاري يظهر عندما " تزيد الواردات عن الصادرات"، https://www.britannica.com/topic/balance-of-trade

[42] مقال في جريدة " سودان تريبيون" بعنوان رفع أسعار الوقود والكهرباء في السودان، نوفمبر/تشرين الثاني 2016

http://www.sudantribune.com/spip.php?article60739

[43] مقال في الغارديان عن قطع الدولة لدعم الوقود والكهرباء

https://www.theguardian.com/global-development/2016/nov/10/sudan-steeled-sharp-price-rises-state-cuts-fuel-electricity-subsidies

[44] تقرير العفو الدولية بعنوان السودان: احتجاز أعضاء المعارضة مع استمرار الاحتجاجات (رقم الوثيقة: AFR 54/4214/2016)

سألته " لماذا؟" قال إنه اعتقال وقائي لأن البلاد قد تشهد احتجاجات. ثم نقلوني إلى مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن الوطني في سجن كوبر في نفس اليوم. وكان هناك عدد من المحتجزين لأسباب مختلفة: سياسية واقتصادية وتهريب واتجار بالبشر وما إلى ذلك. وكانت المعاملة في السجن مزرية ومهينة حيث ينام الجميع على الأرض، ويشارك كل ثلاثة سجناء في نفس السرير. كان هناك أكثر من 40 معتقلا في زنزانة طولها 6 أمتار وعرضها 5 أمتار. ويستخدمون حماماً واحداً، ويشربون كلهم من نفس الحمام...وقد تعرضت شخصياً لمعاملة مهينة، وصُفعت على وجهي لاعتراضي على شرب الشاي في وعاء بلاستيكي [قذر]".[45]

وشاهد مستور سجناء آخرين وهم يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء احتجازه في سجن كوبر. ووصف ذلك قائلاً: " هناك تعذيب بدني مستمر وسباب، لا سيما أثناء الاعتقال والاستجواب، حيث يتعرض أغلبهم للضرب المبرح. ولا سيما الأشخاص من دارفور المرتبطين بالحركات (الجماعات المسلحة). كما أن موظفي المنظمات التي توثق انتهاكات حقوق الإنسان يعاملون معاملة قاسية ... قبضوا على مدرس من الفاشر (تابت) اسمه عبدول في يوم زفافه وبعد ثلاثة أيام من اعتقاله استدعي لاستجوابه ثم عاد إلى الزنزانة فاقداً للوعي تماماً من جراء التعذيب ".

وفي 25 ديسمبر/ كانون الأول 2016 أطلق سراح مستور بدون تهمة مع سجناء سياسيين آخرين[46].

وكما ورد آنفاً، فإن الناشطين السياسيين عقب ما خلفته تدابير التقشف من آثار، قد توجهوا بنداء في وسائل التواصل الاجتماعي للقيام بأعمال العصيان المدني. والصور ومقاطع الفيديو التي تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي خلال اليوم الأول من العصيان، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني، أظهرت شوارع خالية من أجزاء العاصمة الخرطوم المختلفة. [47] وردت الحكومة باعتقال مؤيدي العصيان المدني داخل السودان وخارجه. ففي ديسمبر/ كانون الأول 2016 ألقت المديرية العامة للتحقيقات السعودية القبض على ثلاثة نشطاء سودانيين في المملكة العربية السعودية لدعمهم للعصيان المدني في السودان عبر شبكة الإنترنت. [48]

كان رد فعل الحكومة على عملية العصيان المدني صلباً. فتحدث الرئيس عمر حسن البشير إلى مؤيديه في مدينة كسلا في شرق السودان، في 12 ديسمبر / كانون الأول 2016، محذراً النشطاء بقوله:

" لن أسلم البلاد إليهم، وأقول لهم: إذا كنتم تريدون إسقاط النظام، نازلونا في الشوارع، ومع ذلك، نحن على يقين من أنكم لن تفعلوا ذلك لأنكم على علم بما حدث في الماضي ".[49]

---

[45]. مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني مع مستور أحمد محمد الأمين العام لحزب المؤتمر السوداني 28 أبريل/ نيسان 2017

[46] وكالة الأناضول، الخرطوم تفرج عن 16 من قادة حزب المؤتمر السوداني، 25 ديسمبر/ كانون الأول 2016، https://tinyurl.com/y9unghlb

[47] مقال في سودان تريبيون بعنوان بدأ العصيان المدني في السودان وسط ردود فعل شعبية مختلفة، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، وتقرير في قناة الجزيرة (بالإنجليزية) بعنوان هل ينجح العصيان المدني في السودان؟؛ وتقرير بي بي سي بعنوان العصيان المدني في السودان: لماذا ظل الناس في بيوتهم، 19 ديسمبر/ كانون الأول 2016، http://www.aljazeerabbc.com/programmes/insidestory/2016/11/civil-disobedience-work-sudan-161130180708687.htmlnews/world-africa-38364197.

BBC, Sudan civil disobedience: Why are people staying at home?,19 December 2016, http://www.bbc.com/news/world-africa-38364197.

[48] تم ترحيل الثلاثة من المملكة السعودية إلى السودان في 11 يوليو/ تموز 2017 والقى جهاز الأمن القبض عليهم عند وصولهم إلى السودان. وقد أطلق سراح الوليد إمام حسن طه وعلاء الدين الديفانة من الحجز في جهاز الأمن في 22 أغسطس/ آب دون اتهام. أما الثالث وهو القاسم محمد سعيد أحمد فظل محتجزاً على ذمة المزيد من التحقيقات حول أنشطته على الشبكة. انظر تقرير العفو الدولية (رقم الوثيقة: AFR 54/6992/2017)

[49] مقال في سودان تريبيون بعنوان البشير يقول إن العصيان المدني لن يسقط الحكومة، 13 ديسمبر/ كانون الأول 2016، http://www.sudantribune.com/spip.php?article61093

الهدوء يخيم على هذا الشارع في الخرطوم في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 @ private

وكانت تعليقات الرئيس تشير إلى القمع الوحشي للاحتجاجات، في سبتمبر/ أيلول 2013، الذي قتل أثناءه ما لا يقل عن 185 شخصاً، أصيب معظمهم برصاص الشرطة وقوات الأمن في الرأس أو الصدر، وإلى الآن لم تُجر أي تحقيقات في عمليات القتل غير المشروعة التي ارتكبتها قوات الأمن السودانية ضد المتظاهرين السلميين في الغالب. [50]

كما استهدفت الحكومة كذلك أعضاء حزب المؤتمر السوداني الذين دعموا العصيان المدني. ففي 8 يناير/ كانون الثاني 2017، ألقي جهاز المخابرات والأمن الوطني القبض على عبد المنعم عمر إبراهيم بابكر، رئيس المكتب الخارجي للحزب - في قاعة المغادرة بمطار الخرطوم الدولي. وكان عبد المنعم قد عاد إلى السودان من المملكة العربية السعودية حيث يعمل، ولعب دوراً رئيسياً خلال العصيان المدني بعد اعتقال قيادة حزب المؤتمر السوداني في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

" احتجزت في مكان معروف باسم" الفندق " [مقر جهاز المخابرات والأمن الوطني] بالقرب من محطة حافلات شمال الخرطوم لمدة خمس ساعات ثم نقلت إلى سجن كوبر. وتعرضت للتعذيب الجسدي أثناء احتجازي [في مقر جهاز الأمن] من خلال استخدامهم العنف معي، وقد مزقوا ثيابي أثناء القبض علي في المطار. وضُربت حتى فقدت الوعي ".[51]

كما رأى عبد المنعم محتجزين آخرين يتعرضون للتعذيب في مقر جهاز المخابرات والأمن الوطني. ويقول بهذا الصدد:

" في مبنى جهاز الأمن والمخابرات، قام بعض الضباط بضرب عدد من السجناء بالأنابيب البلاستيكية ... أنا لا أعرف اسماء أولئك السجناء أو لماذا ألقي القبض عليهم. كل ما أعرفه أنهم تعرضوا للضرب بالأنابيب البلاستيكية على جميع أجزاء أجسادهم، ولم

---

[50] تقرير العفو الدولية بعنوان السودان: استخدام القوة المفرطة والمميتة والاحتجاز التعسفي والتعذيب للمحتجين في السودان: (رقم الوثيقة: AFR 54/020/2014)

[51] مقابلة عن طريق الواتسب مع عبد المنعم عمر ابراهيم بابكر، مسؤول المكتب الخارجي، حزب المؤتمر الوطني، 30 أبريل/ نيسان 2017.

يترك منها جزء لم يمس ".

ويقول عبد المنعم إنه عندما كان جهاز المخابرات والأمن الوطني طلبوا منه مرات لا حصر لها بياناته الشخصية: اسمه وعمله وأسرته، وحزبه السياسي وأصدقاؤه، ومقدار دخله الشهري من عمله في المملكة العربية السعودية.

وبعد بضعة أيام تم نقل عبد المنعم إلى مقر احتجاز جهاز الأمن الوطني في سجن كوبر.

" وقبل مغادرة السجن، مثل كل شخص يطلق سراحه، طلب مني التوقيع على أوراق ... وهذه الأوراق تعهدات من السجين بألا يذكر ما حدث داخل مبنى جهاز المخابرات والأمن الوطني أو الأشخاص الذين رآهم هناك ... سوف تظل تجاربي حية في قلبي وعقلي. وكذلك سيبقى اعتقادي برسالتي في قول الحق وزيادة الوعي بأهمية حقوق الإنسان والمنظمات الإعلامية ودورها في استعادة حقوق الناس ومساعدتهم على الحصول عليها. ولذا يحتاج ما حدث إلى التوثيق ".

وفي 8 فبراير/ شباط أفرج عن عبد المنعم دون توجيه أي تهمة إليه، وعاد إلى المملكة العربية السعودية.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة للطلاب ونشطاء المجتمع المدني

عاقب جهاز المخابرات والأمن الوطني بوحشية الناشطين الأقل شهرة الذين دعموا عملية العصيان المدني. فعلى سبيل المثال، كان أحمد عضو جماعة طلابية في جامعة الخرطوم. وأيد حركة العصيان المدني في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2016. وفي 22 كانون الأول / ديسمبر 2016، ألقي عناصر جهاز الأمن القبض عليه. وقام هؤلاء العناصر باعتقاله دون إبداء الأسباب، دون اطلاعه على المكان الذي سيأخذونه إليه ودون أن يكشفوا عن هويتهم. واحتجز أحمد بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أسابيع في مكاتب مقر جهاز المخابرات والأمن الوطني في شمال الخرطوم وتعرض للضرب وعانى من ذراع مكسور. [52] وقد أراد أفراد جهاز الأمن الوطني الذين استجوبوه أن يكشف لهم عن علاقته بالجماعة الطلابية التي دعمت العصيان المدني ومصدر التمويل، لكنه رفض التعاون. وعلى مدى ثلاثة أشهر رفضت السلطات تزويد أسرة أحمد بأي معلومات عن مكان وجوده. ويروي أحمد ما حدث قائلاً: [53]

" تم اعتقالي من قبل جهاز المخابرات والأمن الوطني من شارع عبيد ختم [في الخرطوم] بينما كنت في طريقي إلى بيت الطلاب حوالي الساعة الثالثة مساء. وأمرني عناصر جهاز الأمن بخفض رأسي وضربوني على ظهري وأجبروني على ركوب سيارة صالون من طراز تويوتا كورولا. وأخذوني إلى منزل في منطقة الكافوري، البلوك رقم9 [في شمال الخرطوم]. ووضعني عناصر جهاز الأمن في غرفة في الطابق الأول مع اثنين من المصريين وإندونيسي وسوداني يشتبه في أنهم يدعمون تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). كنت معصوب العينين ويداي مقيدتين، وضربوني بالعصا والأنابيب البلاستيكية، واستمر الضرب لمدة أربع ساعات علاوة على ألفاظ السباب. وفي المساء بدأ أحد ضباط جهاز الأمن استجوابي، فسألني عن قائد الجماعة [التي دعمت العصيان المدني] ومصدر التمويل وعنواننا وعلاقتنا بالحزب الشيوعي. ولم أعطه أي معلومات ".[54]

وبعد الاستجواب ظل أحمد يعاني من سوء المعاملة.

" اقتادوني إلى الطابق الأرضي وربطوني في سرير حتى الصباح. ولم يفكوا قيودي إلا للصلاة وتناول الوجبات. وفي اليوم التالي، سمحوا لي بالخروج مع محتجزين آخرين وأمرونا بخلع أحذيتنا، والوقوف على أرضية الفناء الساخن، لمدة ساعة أو ساعتين، وأوجهنا إلى الحائط. وقد منعونا من التحدث إلى بعضنا البعض أو النظر في غير اتجاه الحائط. أخضعوني لهذه المعاملة 6 أيام. وفي اليوم السابع، استجوبني أحد ضباط جهاز الأمن مكرراً نفس الأسئلة. ولما رفضت الحديث، أهانني وفقدت أعصابي. فركلني

---

[52] مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني مع أحمد، 6 مايو/ أيار 2017.

[53] مقابلة عن طريق السكايب مع شقيق أحمد، 16 مارس/آذار 2017

[54] مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني مع أحمد، 6 مايو/ أيار 2017.

العناصر الآخرون حتى تهاويت إلى الأرض فانكسرت ذراعي اليمنى. وعندما أدركوا أنني أصبت إصابة خطيرة، أخذوني إلى المستشفى في منطقة كوبر لتلقي العلاج الطبي ".

يد أحمد اليمنى مكسورة 2017 ©Private

وبعد أن أمضى أحمد أسبوعاً في المستشفى نقلوه إلى سجن كوبر. ثم اقتيد إلى مقر جهاز المخابرات والأمن لمزيد من الاستجواب. وفي الفترة من 18 فبراير/ شباط إلى 10 مارس/ آذار، كان محتجزاً في الحبس الانفرادي في مقر جهاز المخابرات والأمن الوطني لرفضه التعاون مع المحققين.

" في 18 فبراير/ شباط، أخذوني إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني ووضعوني في زنزانة باردة محكمة الإغلاق في الطابق الثالث. ولم يكن بالزنزانة سوى فتحة صغيرة واحدة مساحتها نحو 20 سنتيمترا مربعاً لتلقي الوجبات. وظللت محتجزاً في هذه الزنزانة لمدة 24 ساعة يوميا حتى 10 مارس/ آذار ... ثم نقلت إلى كوبر في 10مارس/ آذار ".[55]

وفي 6 نيسان / أبريل 2017 أطلق سراح أحمد دون اتهام بعد احتجازه حجزاً تعسفيا لمدة ثلاثة أشهر و15 يوما.

عبد الله عبد القيوم عبد الله، 54 عاما، والد لأربعة، مزارع وعضو مؤسس لـ"مبادرة القضارف للخلاص"[56] في مدينة القضارف بشرق السودان. ففي 18 ديسمبر/ كانون الأول 2016، اعتقله جهاز المخابرات والأمن الوطني في تمام التاسعة مساء. ويشتبه في تورطه في الأعمال التحضيرية للعصيان المدني، وكتابة وتوزيع المنشورات التي تحث الجمهور على الانخراط في أعمال

[55] مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني مع أحمد، 6 مايو/ أيار 2017.

[56] مبادرة الغضارف للخلاص هي تجمع يضم نشطاء المجتمع المدني والنشطاء السياسيين تكوّنت في 2012 للمناداة بانتخابات حرة ونزيهة في محافظة الغضارف في 2013

العصيان المدني. وكان عبد الله قد اعتقل من قبل ثلاث مرات منذ 2013 بسبب نشاطه مع "مبادرة القضارف للخلاص".[57]

"قبل العصيان المدني بيوم واحد [في 19 ديسمبر]، ألقى اثنا عشر عنصرًا من جهاز الأمن الوطني القبض علي، وكانوا يركبون سيارة تويوتا بيك أب ليس عليها لوحة أرقام. وجروني بعنف من سيارة للنقل العام وألقوا بي على ظهر تويوتا بيك اب. سألتهم عن هويتهم وإلى أين سوف يأخذوني. جعلوني أرقد على بطني، ووضعوا أقدامهم على أعلى رأسي. ثم اقتادني عناصر جهاز الأمن إلى مكتب قريب للأمن. وفي داخل المكتب تعرضت للضرب والإهانة والتهديد وطلب مني تحديد هوية المشاركين في العصيان المدني ".[58]

واستجوب أفراد جهاز الأمن عبد الله عن مصادر التمويل وأسماء الذين ينظمون العصيان المدني. ولكنه رفض تقديم أي معلومات.

" هُددت بالاغتصاب وجعلوني أقضي الليل في زنزانة مظلمة قذرة ومليئة بالحشرات والروائح الكريهة في مكاتب جهاز المخابرات والأمن الوطني في القضارف. وأثناء هاتين الليلتين لم أتلق سوى وجبتي طعام اثنتين. كما أنني أعاني من ارتفاع ضغط الدم، وعندما طلبت دواءي [أي أقراص ضغط الدم]، رفضوا تزويدي به".

وفي اليوم الثاني، في حوالي الثالثة والنصف صباحاً، تم تكبيل عبد الله ونقله من القضارف إلى الخرطوم [حوالي 400 كيلومتر] يرافقه اثنان من عناصر جهاز الأمن. وقد وصلوا إلى الخرطوم في حوالي التاسعة صباحا.

" تم نقلي إلى مقر جهاز المخابرات والأمن الوطني في الخرطوم الشمالية. وتسلم أفراد الجهاز ملفي وأمتعتي الشخصية. وجعلوني أقف ووجهي للحائط حتى الثانية بعد الظهر. التقطوا صورتي وأخذوا بصمات أصابعي. وطلبوا مني أن أقف إلى جانب واحد منهم، بينما قال لي فرد آخر أن أجلس، وانبرى فرد ثالث بتوبيخي على الجلوس، وسكب الماء على رأسي وأمرني بأن أتخذ وضع سائق دراجة نارية ".[59]

وفي المساء تم نقله إلى سجن كوبر، حيث وضع في زنزانة مزدحمة مع 30 محتجزاً غيره. ثم بعد أن مر عليه أسبوعان في سجن كوبر، تم استدعاؤه لمزيد من الاستجواب في مكاتب مقر جهاز المخابرات والأمن الوطني. وقد أراد أفراد جهاز الأمن منه أن يتحدث عن هوية منظمي العصيان المدني؛ لكنه رفض التعاون.

" أمرت بالخروج من غرفة الاستجواب. أخذوني إلى الفناء وجعلوني أقف ووجهي إلى الحائط حتى غربت الشمس. ثم بدأ سبعة من عناصر الجهاز ممسكين بالعصي والسياط يضربونني. وطلبوا مني أن أخلع ثيابي، لكنني قاومت، لكنهم مزقوا قميصي وسروالي وهددوا باغتصابي بعصا. قاومت محاولتهم حتى صلاة العشاء، وذهبوا للصلاة وتوعدوا بالعودة لاستكمال تعذيبهم ".[60] وظل في الفناء بمقر جهاز الأمن الوطني حتى الساعة 11 مساء ثم أعيد إلى سجن كوبر. وبعد أسبوع نقل إلى سجن دابيك (على بعد 50 كيلومترا شمال الخرطوم) مع 20 محتجزاً غيره حيث قضوا أسبوعاً هناك. وفي 22 يناير/ كانون الثاني 2017 أطلق سراح عبد الله دون اتهامه بشيء. ونتيجة للمضايقات المستمرة من قبل جهاز المخابرات والأمن الوطني بعد الإفراج عنه، قرر عبد الله مغادرة السودان لمصر في مارس/ آذار 2017 وتقدم بطلب للجوء.

---

[57] مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني، باللغة العربية، مع عبد الله عبد القيوم عبد الله، 6 أغسطس/ آب 2017.

[58] نفس المقابلة السابقة.

[59] القرفصاء أي ليست وقوفا ولا جلوساً

[60] نفس المقابلة السابقة

اعتقال واحتجاز النشطاء المرتبطين بالعصيان المدني في 2017

استمرت موجة الاعتقالات التعسفية واحتجاز النشطاء الداعمين للعصيان المدني في 2017. وفي الفترة بين وفبراير/ شباط 2017، احتجز ثلاثة من نشطاء المعارضة السياسية لفترات مطولة دون أن توجه إليهم تهم بعد اعتقالهم في الخرطوم من قبل جهاز المخابرات والأمن الوطني. وكان احتجازهم بسبب تأييدهم لاحتجاجات العصيان المدني ضد تدابير التقشف الاقتصادي في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2016. [61]

ففي 11 فبراير/ شباط، ألقى جهاز الأمن الوطني القبض على محمد حسن البوشي، عضو حزب البعث السوداني، في الخرطوم. كما ألقى الجهاز القبض على أمين سعد، أمين الإعلام في "الحزب الاشتراكي الديمقراطي الوحدوي / حشد"، في 25 يناير/ كانون الثاني بعد أن حضر اجتماع " قوى الإجماع الوطني" وهو تجمع لقوى المعارضة السياسية، المنعقد في الخرطوم. وكذلك ألقي القبض، في 9 يناير/ كانون الثاني/ على المعتز العجيل، وهو مدرس ومصمم فني، في مكان عمله بالخرطوم.[62]

" **اعتقلني جهاز الأمن الوطني، في 11 فبراير/ شباط، من منزل آمن في الخرطوم حيث كنت مختبئاً. ولم يخبر جهاز الأمن عائلتي بذلك، بل وأنكر في البداية اعتقالي. أخذوني إلى سجن كوبر. وتعرضت لسوء المعاملة أثناء احتجازي، وصادر أفراد جهاز الأمن ثلاثة هواتف من منزلي واستعملوها للاتصال بنشطاء آخرين مستخدمين حساباتي على وسائل التواصل الاجتماعي. وأثناء تلك الفترة، حاول الجهاز ابتزازي عن طريق التهديد بالكشف عن علاقاتي الشخصية. وأبلغوني أنه بإمكانهم التغاضي عن كل ذلك إذا انضممت إلى الحوار الوطني أو شاركت في الحكومة ... وقد رفضت عرضهم. فبدأ عناصر جهاز المخابرات والأمن الوطني الاتصال بأصدقائي وحاولوا تشويه سمعتي لدى الآخرين باستخدام المعلومات الخاصة التي وجدوها في هواتفي**".[63]

محمد حسن البوشي، متهم بجمع الأموال وتنظيم الملصقات والمنشورات وتوزيعها لدعم العصيان المدني في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016. وأفرج عنه دون توجيه اتهام إليه في 30 نيسان / أبريل.

في9 يناير/ كانون الثاني 2017 اعتقل معتز العجيل، المدرس والمصمم الفني، عناصر من جهاز المخابرات والأمن الوطني من مكان عمله في الخرطوم. ثم نقلوه إلى مكتب جهاز المخابرات والأمن الوطني في شارع 57 بحي العمارات. كما أنهم صادروا حاسوبين وطابعتين من مكان عمله. ويروي معتز ما حدث له في المكتب:

"في المساء، أخذني ثلاثة من عناصر جهاز الأمن إلى المكتب الفارغ لمدير الجهاز. وأمروني أن أخلع ثيابي، ماعدا الملابس الداخلية. ثم بدأوا يهينوني. كان أحدهم يحمل سوطاً، والآخر يحمل عصا كهربائية، وبدأ الثالث يضربني بكلا كفيه على أذني. اتهموني بأنني شيوعي. نفيت ذلك [وقلت] إنني لم أكن شيوعيا. استمروا في ضربي بالسوط لمدة ساعة تقريباً. ثم أجبروني على الوقوف لمدة ساعتين في الفناء في الجو البارد ".[64]

وقد تعرض معتز لمزيد من الضرب مما تسبب في كسر أحد ضلوعه.

" **في اليوم التالي، بدأ عناصر جهاز الأمن في ضربي بالعصا على رأسي وركبتي وكاحلي وعنقي، وكرروا توجيه نفس السؤال مراراً: " ما هي علاقتك بالحزب الشيوعي؟ وكررت تأكيدي بأنه " ليس لدي صلة بالحزب الشيوعي ". واستمر الضرب نحو ثلاث ساعات. وفي الليل أمروني أن أقف في الفناء في البرد حتى الفجر. وتواصل استجوابي في اليوم الثالث. في حوالي الساعة**

---

[61] منظمة العفو الدولية: احتجاز تعسفي لنشطاء المعارضة في السودان (رقم الوثيقة: AFR 54/6000/2017)

[62] نفس المرجع السابق.

[63] مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني مع محمد حسن البوشي 12 يوليو/ تموز 2017.

[64] مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني، باللغة العربية، مع سالم، 29 مايو/ أيار 2017.

الواحدة من صباح اليوم الرابع ضربوا جميع أجزاء جسدي بالعصا، مما تسبب في خلع ضلع من أضلعي. واستمر جلدي لمدة ساعتين ".

وبعد أربعة أيام من التعذيب قال معتز إنهم عصبوا عينيه، واقتادوه إلى جهاز المخابرات والأمن الوطني في شمال الخرطوم حيث تعرض للضرب، ولمزيد من الاستجواب عن علاقته بـ"الحزب الشيوعي" ودوره في العصيان المدني وطباعة الملصقات المزمع استخدامها في حملة لإطلاق سراح المحتجزين. وبعد يوم واحد، تم نقله إلى سجن كوبر. وخلال محنته التي استمرت ثلاثة أشهر ونصف، احتجز معتز في سجنين هما كوبر ودابيك، بالإضافة إلى مركزين تابعين لجهاز المخابرات والأمن الوطني. وفي 24 أبريل/ نيسان 2017، تم إطلاق سراح معتز دون أن توجه إليه تهمة. [65] .

معاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان

إن المجموعة الكاملة من أساليب القمع، المذكورة أعلاه، والمستخدمة في السودان تشكل جزءًا من محاولة شاملة ومحسوبة للتحكم في الفضاء المدني والسياسي والتلاعب به وإسكات المعارضة في البلاد. وأي جهود لفضح هذه الانتهاكات يُعاقَب عليها عقاباً شديداً. [66] وقد تم تجريم عمل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل منهجي. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في السودان بشكل مضطرد التهديدات والتخويف والمضايقات والسجن.

وفي 2016 و2017، شهد السودان عدداً من الحالات سُجن فيها مدافعون عن حقوق الإنسان، وواجهوا اتهامات صارخة وخضعوا لإجراءات قضائية مطولة. فعلى سبيل المثال، تم اعتقال ثلاثة ناشطين مرتبطين بمنظمة السودان للتنمية الاجتماعية -المملكة المتحدة (سودو-يوكيه) في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول 2016 وتعرضوا لمعاملة سيئة. واتهم الدكتور مضوي إبراهيم آدم وزميله حافظ إدريس الدوما بست جرائم، تعاقب اثنتان منها بالسجن المؤبد أو الإعدام. [67] وفي 29 أغسطس/ آب 2017 تم الإفراج عن د. مضوي وحافظ إدريس الدومة بعد ثمانية أشهر من السجن غير العادل. وقد تم إسقاط جميع التهم الموجهة ضد الدكتور مضوي. [68] كما أطلق سراح سبعة مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى حافظ إدريس الدوما، لهم صلة بحالة الدكتور مضوي بكفالة في 31 أغسطس/ آب 2017. [69]

كما ألقي جهاز المخابرات والأمن الوطني القبض على ثلاثة ناشطين آخرين في ديسمبر/ كانون الأول 2015، واتهم الثلاثة بتقديم الدعم لطالب دارفوري أثناء علاجه في الخرطوم. [70] وبعد إحدى وعشرين جلسة محاكمة، أصدرت محكمة في الخرطوم أحكاماً بالسجن على المتهمين الثلاثة في 29 يناير/ كانون الثاني 2017. فحكمت بالسجن مدى الحياة على بيتر يزك، وهو صحفي ومبشر كنسي تشيكي الجنسية، كما وقعت عليه غرامة قدرها 100 ألف جنيه سوداني. وحكمت على كل من حسن كودي وعبد المنعم عبد المولى بالسجن لمدة 12 عاماً.

---

[65] منظمة العفو الدولية: السودان: معلومات إضافية: الإفراج عن ناشطين في المعارضة بلا تُهم. (رقم الوثيقة: AFR 54/6157/2017)

[66] بيان صحفي لمنظمة العفو الدولية السودان: تعذيب مذيعي القناة 4 يؤكد ضرورة التحقيق في الهجمات الكيميائية في دارفور، 5 أبريل/ نيسان 2017

https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/04/sudan-torture-of-channel-4-journalists-highlights-need-to-investigate-darfur-chemical-attacks/

[67] منظمة العفو الدولية: السودان: معلومات إضافية: مدافع عن حقوق الإنسان يواجه عقوبة الإعدام (رقم الوثيقة: AFR 54/6300/2017)

[68] بيان صحفي لمنظمة العفو الدولية: السودان: الإفراج عن الدكتور مضوي بعد ثمانية أشهر من السجن غير المشروع

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/08/sudan-dr-mudawi-released-after-eight-months-of-wrongful-imprisonment/

[69] تلقت منظمة العفو الدولية في 31 أغسطس/ آب بياناً من نقابة محامين دارفور يؤكد أن السبعة الذين أفرج عنهم بكفالة هم: عبد الحميد عبد الله عبد الكريم وأبوبكر عثمان أحمد وأدم محمد عبد البشير عبد الباري ومختار اسحاق أباكروموسى أحمد علي سراج وناصر الدين عاشور أدم وصديق أحمد علي.

[70] منظمة العفو الدولية، السودان: السودان: دون تحقيق، ودون عقاب: انتهاكات حقوق إنسان ضد الطلبة الدارفوريين في السودان (رقم الوثيقة: AFR 54/4848/2017)

وقد تم الإفراج عن الثلاثة بعد صدور عفو رئاسي في 26 فبراير/ شباط و11 مايو/ أيار 2017. [71] وتعرض عبد المنعم عبد المولى بخاصة للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة مثل الضرب والصفع والركل والصعق بالكهرباء أثناء احتجازه. [72]

وفي مايو / أيار 2016، احتجز جهاز المخابرات والأمن الوطني ثلاثة موظفين من منظمة تراكس (وهي منظمة سودانية غير حكومية تقدم التدريب على مجموعة من المواضيع بما في ذلك حقوق الإنسان). [73] ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن حكمت عليهم المحكمة، في 5 مارس/ آذار 2017، بالعمل عدداً من الساعات وبالغرامات. ووجدت المحكمة أن اثنين منهم مذنبان " بنشر معلومات كاذبة" بموجب المادة 66 من القانون الجنائي السوداني لعام 1991. وثبت لديها أن الشخص الثالث مذنب "بالتجسس" بموجب المادة 53 من القانون المذكور. [74]

من اليسار إلى اليمين: بيتر بيزك، كوا شومال أ. زوهام، حسن أ. كودي وعبد المنعم عبد المولى في سجن الهدى بأم درمان في 2016@private

[71] منظمة العفو الدولية، السودان: معلومات إضافية: أطلاق سراح راع كنسي ومبشر وناشط (رقم الوثيقة: AFR 54/6246/2017)

[72] مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني مع عبد المنعم عبد المولى، 31 مايو/ أيار 2017

[73] بيان صحفي مشترك من منظمة العفو الدولية والمركز الأفريقي لدراسات السلام والعدل، السودان: أسقطوا جميع التهم وأفرجوا عن جميع المعتقلين، 29 أغسطس/آب 2016، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/08/sudan-drop-all-charges-and-release-activists-detained-for-exercising-their-rights/

[74] منظمة العفو الدولية، السودان: معلومات إضافية: الإفراج عن ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان (رقم الوثيقة AFR 54/5828/2017)

في 5 مارس/ آذار 2017 نظرت محكمة في الخرطوم في قضية مدحت وخليفة المذنبين بموجب المادة 66 " بنشر معلومات كاذبة" ووجدت مدافعا ثالثا عن حقوق الإنسان مذنبا " بالتجسس، بموجب المادة 53 من القانون الجنائي السوداني لعام 1991. واقتنعت المحكمة بأن المدة التي قضوها في السجن تكفي كعقاب لهم، وقد أفرج عنهم في 6 مارس/ أذار بعد دفع الغرامات.

نتائج وتوصيات

مازال سجل حكومة السودان الطويل في قمع المعارضة على حاله في أواخر 2016 وفي 2017. إذ يتعرض الناشطون السياسيون المعارضون والمدافعون عن حقوق الإنسان بشكل روتيني للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ويحتجزون لفترات طويلة دون توجيه اتهامات إليهم لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. والذين قابلتهم منظمة العفو الدولية تعرض عدد منهم للضرب، وغير ذلك من التجاوزات التي تصل إلى حد التعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة. ويجب التحقيق في هذه الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان على نحو سريع وشامل ونزيه وشفاف وينبغي تقديم المشتبه في مسؤوليتهم عنها إلى القضاء في محاكمات عادلة ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. وكذلك ينبغي على الحكومة الإفراج فوراً عن الأشخاص الذين ما زالوا محتجزين أو توجيه تهم إليهم بجريمة جنائية يمكن التعرف عليها دوليا، وعليها أيضاً ضمان احترام حقوق المحتجزين احتراماً تاماً.

إلى حكومة السودان:

- تعديل قانون الأمن الوطني لعام 2010 كي يضمن الإصلاح المؤسسي والسلوكي لجهاز المخابرات والأمن الوطني وإنهاء صلاحياته في الاعتقال والاحتجاز وإنشاء آلية رقابة قضائية فعالة لمساءلة أجهزة المخابرات عن سياساتها وتصرفاتها؛
- إزالة جميع الحصانات الممنوحة لأعضاء جهاز المخابرات والأمن الوطني بموجب المادة 52 من قانون الأمن الوطني لعام 2010 لضمان التحقيق والمقاضاة في ادعاءات التعذيب المعاملة السيئة؛
- حظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة من خلال إدراج جريمة التعذيب في التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الإقليمية والدولية؛
- التحقيق الفوري الدقيق النزيه والشفاف في جميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والوفاة أثناء الاحتجاز واتخاذ خطوات لتقديم المتهمين المشتبه فيهم إلى القضاء في محاكمات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- ضمان حصول جميع الضحايا وأسرهم على انتصاف فعال، بما في ذلك التعويض الكامل عن الأضرار التي لحقت بهم.

إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

- حث حكومة السودان على إجراء تحقيقات فورية دقيقة ونزيهة في جميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة المذكورة في هذه الإحاطة، ومحاسبة المسؤولين عن عمليات القتل غير المشروع وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي وقعت خلال هذه الاحتجاجات؛
- حث حكومة السودان على مراجعة قانون الأمن الوطني والحد من السلطة الواسعة الممنوحة لجهاز المخابرات والأمن الوطني وإلغاء المادة (3) 52 من قانون الأمن الوطني التي توفر لأعضاء جهاز الأمن الوطني الحصانة من الإجراءات الجنائية والمدنية؛
- حث حكومة السودان على الالتزام بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن المجلس الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن شروط الاعتقال واحتجاز الشرطة والاحتجاز انتظاراً للمحاكمة في أفريقيا؛

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

- حث حكومة السودان على الكف عن احتجاز الناشطين السياسيين المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل تعسفي من قبل جهاز المخابرات والأمن الوطني وإلغاء قانون الأمن الوطني القمعي لعام 2010، وجميع التشريعات الأخرى التي تمنح الحصانات لعناصر جهاز المخابرات والأمن الوطني.

- تعزيز ولاية الإجراءات الخاصة بشأن السودان بتوسيع نطاقها كمقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في السودان في إطار البند 4، وتناط به صلاحية رصد تقارير انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء السودان وتقديم تقارير علنية ودورية عنها؛
- حث حكومة السودان على تقديم معلومات محدثة إلى المجلس بشأن التدابير الملموسة المتخذة لتنفيذ التوصيات المقدمة إليها خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي وافقت عليه حكومة السودان والتوصيات التي قدمها السيد أريستيد نونونسي الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في زياراته إلى السودان في فبراير/ شباط ومايو/ أيار 2017.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان.

عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyGlobal

@AmnestyOnline

شجاعة وصمود

الناشطون في السودان يجاهرون بآرائهم

مازال سجل الحكومة السوداني الطويل في قمع المعارضة على حاله في أواخر 2016 وأوائل 2017. فبين أكتوبر / تشرين الأول 2016 ونيسان / أبريل 2017، تعرض ما لا يقل عن 77 شخصاً للاعتقال والاحتجاز التعسفيين في السودان. ويتعرض هؤلاء النشطاء السياسيون المعارضون والمدافعون عن حقوق الإنسان بشكل روتيني للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ويحتجزون لفترة طويلة دون توجيه اتهامات إليهم، ولمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

والذين قابلتهم منظمة العفو الدولية تعرض عدد منهم للضرب، وغير ذلك من التجاوزات التي تصل إلى حد التعذيب وضروب المعاملة السيئة الأخرى. ويجب التحقيق في هذه الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان على نحو سريع دقيق نزيه وشفاف، وتقديم المشتبه في مسؤوليتهم إلى القضاء في محاكمة عادلة، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

وينبغي للحكومة أيضا الإفراج فورا عن الأشخاص الذين ما زالوا رهن الاعتقال أو توجيه تهم إليهم بارتكاب أفعال جرمية معترف بها دولياً، وضمان احترام حقوق المحتجزين احتراماً تاماً.

رقم الوثيقة: AFR 54/7124/2017
سبتمبر/أيلول 2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية